العلاقات القطرية البحرينية
١٩٣٦-١٩٨١

م . م حسن احمد ابراهيم المعموري
جامعة بابل/كلية التربية (صفي الدين الحلي)

لعبت منطقة الخليج العربي دورا بارزا في السياسة الدولية حتى انها اصبحت من المحاور المهمة التي تتصارع عليها الدول الكبرى لمدة من الزمن وذلك لاهميتها الستراتيجية، نظرا لموقعها الجغرافي الرابط بين الشرق والغرب فضلا عن كثرة خيراتها المتمثلة باكتشاف ابار النفط في بداية القرن العشرين ليزيد من اهمية تلك المنطقة لا سيما الاقتصادية منها ولذلك زادت التوجهات الدولية نحوها واصبحت محط انظار القوى الطامعة ، وكانت بريطانيا واحدة من اكثر الدول التي استطاعت السيطرة على الخليج العربي لاكثر من قرن ونصف مستغلة بذلك خيراته الاقتصادية بشكل كامل فقد شهدت المدة (١٨٢٠-١٩٦٨م) استغلال للطاقات البشرية والاقتصادية العربية من قبل بريطانيا من اجل بقائها في المنطقة اكثر . وحين جاء وقت رحيلها تركت ورائها العديد من القضايا التي لم تضع لها حلول وخاصة مشاكل الحدود العربية ومنها مشكلة الحدود البحرينية – القطرية .

المشكلات الحدودية واثرها في العلاقات بين البلدين:-

اتسمت العلاقات بين قطر والبحرين بالتوتر الذي سببه الخلاف على الحدود الذي يرجع تاريخه الى عام ١٧٦٦م حين توجهت قبيلة (أل خليفة) من الكويت الى قطر ويتضمن الخلاف حول عائدية منطقتين في الخليج العربي وهما:-

اولا- مشكلة الزبارة:-تقع الزبارة على الجانب الغربي من شبه جزيرة قطر، مقابل جزيرة البحرين من جهة الجنوب ، وتمتد في البحر كراس عريض وبها بعض العيون ومراع للابل، حيث تبلغ مساحتها حوالي (١٩٣) كم سكن أل خليفة الكويت مدة من الزمن وبعدها هاجروا الى الزبارة عام ١٧٦٦م ، وبعد استقرارهم في الزبارة اصبح لهم شان تجاري وحربي الامر الذي جعلهم يتطلعون الى المناطق المجاورة ولذلك انطلقوا نحو البحرين، وتمكنوا من السيطرة عليها وذلك في (٢٩/تموز/١٧٨٣م) بقيادة (احمد بن علي) أل خليفة الملقب (احمد الفاتح) والذي نقل مركز عاصمة أل خليفة من قطر الى البحرين مع الاحتفاظ باجزاء من قطر امتدت لاكثر من قرن. وفي عام ١٨٦٣م طلب الشيخ (قاسم بن محمد أل ثاني) من شيخ البحرين (محمد بن خليفة) (١٨٤٣-١٨٦٨م) ان تمنح قطر شبه استقلال ذاتي في ادارة شؤونها ، الا ان شيخ البحرين رفض ذلك الامر الذي دعاه الى مهاجمة قطر ووضع الشيخ قاسم أل ثاني في السجن، مما دفع القطرين الى المطالبة باطلاق سراح زعيمهم ولكن لم يفلحوا مما جعلهم يشنون هجوما على البحرين ، الامر الذي تطلب التدخل البريطاني لحل المشكلة وذلك عن طريق الايعاز لمقيمها في الخليج العربي (بروس) بالتوجه على راس ثلاث بوارج حربية للبحرين، وقد استخدم بروس ضجة غرق شيخ البحرين لاتفاقية ١٨٦١م المعقودة بينهما لذلك عزلته نهائيا عن حكم البحرين وعقدت اتفاقية مع شيوخ البحرين في ايلول عام ١٨٦٨م، اعترفت بريطانيا بهم حكاما مستقلين في قطر، مقابل عدم قيامهم باي عمل عدواني في البحر.وفي عام ١٨٧٥م تجدد الخلاف بين البحرين وقطر اثر مطالبة البحرين بالسيادة على قطر على اساس انها كانت خاضعة للبحرين وتدفع لها الجزية وانها ارض اجدادهم الا ان بريطانيا رفضت هذا الادعاء بدعوى عدم وجود املاك للبحرين في قطر . واعتبرت الزبارة جزءا من قطر، وفي معاهدة (لندن ١٩١٣م) تعهدت بريطانيا بعدم السماح للبحرين بالتدخل في الشؤون الداخلية لقطر ، مقابل ارضاء البحرين وذلك بظم جزر حوارلها .

تطور مشكلة الزبارة ١٩٣٦-١٩٧٦م:-بقيت الزبارة منطقة مهدمة ومدمرة نتيجة لقصفها من قبل بريطانيا حتى عام ١٩٣٥م، عندما بدات شركة النفط (الانكلوفارسية) بمحاولات للحصول على امتياز النفط في قطر، فارسلت الشركة بعثة استكشافية للمسح الجيولوجي في قطر ومنها الزبارة حيث عثر على ، النفط بكميات يمكن الاستفادة منه في الامور التجارية وبذلك بدات المشكلة من جديد حيث طمع شيخ قطر في نفط الزبارة مما ادى الى تدخل المعتمد البريطاني في البحرين (هكنبو ثام) والمقيم البريطاني (فاول) مطالبين البحرين بتقديم مستنداتها التي تثبت حقها في عائدية الزبارفقدمت حكومة البحرين مذكرة مؤرخة في (١٤/نيسان/١٩٣٧م) الى المعتمد البريطاني اكدت على ما ياتي:-

١- ان قبيلة النعيم كانت ولسنوات عديدة مضت القبيلة الوحيدة التي تسكن الزبارة، علما انها قبيلة بحرينية الاصل.

٢- ان تلك القبيلة لا تدفع الضرائب لشيخ قطر، كما ان الاخير لم يكن يصر على ان يحمل رعايا البحرين وثائق سفر عندما يزورون الزبارة، الا ان حكومة البحرين تعترف بانها لا تشرف على ادارة الزبارة ولا تجبى

الضرائب منها .
٣- اوضح شيخ البحرين ان مطالبته بالزبارة لن تؤثر على حقوق شركة قطر وعملياتها النفطية في المنطقة، الا ان بريطانيا رفضت الادعاءات البحرينية وابلغت البحرين:- (انه من الطبيعي عند نزوح قبيلة تابعة لشيخ ما الى ارض تابعة لشيخ اخر يظل ولاء القبيلة تابعا لشيخها الاصلي، الا ان ذلك لا يعطيه حق المطالبة بالاراضي التي كانت تقطنها تلك القبيلة، ولكن عدم مطالبة شيخ قطر للضرائب ومطالبته بوثائق السفر فان مرجعه يعود الى عدم رغبة القطرين في الاصطدام مع قبيلة النعيم البحرينية، وان اعتراف البحرين بعدم اشرافها على ادارة المنطقة وعدم اخذها للضرائب يعني انها تستند على اساس ضعيف في ادعاءاتها)تدخلت بريطانيا من خلال مقيمها السياسي في الخليج العربي فاول ومعتمدها (هنكوبوثام) في البحرين على حمل كلا الامارتين على البدء بمفاوضات لحل المشكلة حلا سلميا واشترطت قطر قبل بدء المفاوضات ان تزيح البحرين المنشات والتحصينات جميعها التي وضعتها في الزبارة، وان يتم ذلك باشراف من قطر.يبدو ان بريطانيا ارادت التوفيقفي سياستها تجاه كلتا الامارتين فهي مرتبطة بقطر باتفاقية حماية اراضيها بعد حصولها على امتياز النفط في قطر، وفي ذات الوقت فانها مرتبطة بالبحرين في معاهدات حماية ايضا ولذلك وجدت ان مصالحها سوف لن تتاثر سواء اكانت الزبارة للبحرين او لقطر لا سيما وان شيخ البحرين قد صرح ان تلك المباحثات لن تؤثر على حقوق شركة نفط قطر.بدات المفاوضات بين الطرفين بتاريخ (١٩/ايار/١٩٧٣م) وقد عرض على الوفد القطري مشروعا يتضمن النقاط الاتية:-

١- عدم مطالبة شيخ قطر بالزبارة ولا بتبعية قبيلة النعيم له.
٢- عدم السماح لرعايا البحرين (من غير قبيلة النعيم) بالاستيطان بالزبارة.
٣- الحفاظ على اوضاع الزبارة كما كانت عليه قبل بدء التنزاع الحالي.
٤- ان لا يجري عمران بالزبارة باي صورة من الصور.

ومقابل ذلك يوافق شيخ البحرين على عدم فرض ضرائب على السكان الاصليين المقيمين في الزبارة، وكذلك عدم تطوير المنطقة باي شكل من الاشكال ، واذا ما رغبت شركة نفط قطر العمل في الزبارة فانه يسمح لها بذلك.

وقد رفض شيخ قطر هذه المقترحات وبدات مباحثات اخرى في البحرين مباحثات اخرى في البحرين، اذ قدم الشيخ (حمد بن عيسى) مقترحا لعقد اجتماع بين اخيه الشيخ (عبدالله بن عيسى) وابنه الاكبر (سلمان بن حمد) من جانب واثنين من الاقرباء المقربين لشيخ قطر من جانب اخر وفي (٢١/حزيران/١٩٣٧م) وافق شيخ قطر على المقترح على ان تكون قرية (الغازية) مكانا للاجتماع لتهيئة فرص النجاح له لعدم صلاحية الدوحة والمنامة له من اجل ابعاد أي تاثير سلبي قد يفسد الاجواء اللازمة لنجاحه . وفي (٢١/حزيران/١٩٣٧م) عقدت في قرية الغازية ثلاثة اجتماعات متواصلة ولكنها لم تسفر عن نتيجة، مما دفع شيخ البحرين ان ياتي بمقترح جديد مفاده الاحتكام الى المقيم السياسي البريطاني فاول، وفي ذات الوقت بدات قطر باستعراض قواتها العسكرية والتهديد بها، مما دفع الوفد البحريني المفاوض للانسحاب.على الرغم من المفاوضات، التي دارت بين الطرفين وباشراف المعتمد السياسي البريطاني في البحرين (توم هينوثام) والتي استمرت اكثر من شهر، الا ان نتيجتها كانت الفشل بسبب اصرار كل طرف على تمسكه بعائدية الزبارة اليه مما ادى الى حدوث صدام مسلح بين الطرفين .ففي (٣٠/حزيران/١٩٣٧م) زحفت القوات القطرية على الزبارة وسحقت قوات النعيم الموالية لشيخ البحرين في معركة استمرت ستة ساعات سميت معركة (الزبارة)، وجاء رد فعل البحرين على هزيمة النعيم في الزبارة ببرقية بعثها الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة الى المقيم البريطاني فاول في بوشهر، اكد فيها تبعية الزبارة للبحرين، وانه سوف يقدم شكوى بخصوص هذه القضية في المحافل الدولية والسياسية، ويبدو ان قطر سيطرت تماما على الزبارة واعلنت ضمها لها، وبذلك اصبحت الزبارة بايدي قطرية.ونتيجة لتلك الاحداث فقد قطعت البحرين علاقاتها مع قطر، كما رفعت رسوم مرور البضائع الى قطر عبر البحرين بما فيها البضائع الخاصة بشركة النفط العاملة في قطر (شركة الامتيازات النفطية المحدودة)، الامر الذي جعل قطر تتعرض لازمة اقتصادية كان من نتائجها انتشار عمليات التهريب في الخليج العربي، مما جعلت مصالح بريطانيا وطرق مواصلاتها مهددة الامر الذي جعلها تتدخل لاعادة الوئام بين الطرفين. ففي (تشرين الاول/١٩٤٣م) سعت بريطانيا بكل ثقلها لانها المشكلة بين قطر والبحرين والتوصل الى حل يرضي الطرفين عندما قدمت اقتراحا يقضي باقامة منطقة محايدة في الزبارة على غرار المناطق الموجودة بين العراق والكويت والعراق والسعودية ولكن لم يتم التوصل الى تحقيق هذا الاقتراح.ان بريطانيا اتخذت اسلوبا مرنا في التعامل مع الخلاف بين الطرفين بل انها على العكس من ذلك اذ انها وفي عام (١٩٤٤م) تدخلت لتهدئة الوضع بينهما اذ قامت بالتوسط لحل الخلافات الحدودية القائمة بينهما ، واستطاعت في (١٧/تموز/١٩٤٤م) من عقد اتفاقية بين الجانبين نصت على ان يوافق حاكم البحرين وقطر على اعادة علاقات الصداقة بينهما كما كانت عليه في الماضي، ويتعهد حاكم قطر بان تظل الزبارة كما هي دون ان يعمل فيها أي شيء خلافا لما كان في الماضي ، ويتعهد من جانبه حاكم البحرين

الا يعمل أي شيء على الاتفاقية مع شركة النفط في قطر التي تبقى حقوقها مصونة.وقد نصت اتفاقية ١٩٤٤م على ما يلي:-
١- يكون شيخ البحرين مسؤولا على توفير التجهيزات الضرورية كلها لاتباعه الذين يسكنون داخل ممتلكات قطر من خلال الزبارة واقترح ان تحدد حصة ثابته من السكر والحبوب والملابس.
٢- تعد الحصون القديمة الموجودة في الزبارة تابعة لأل خليفة.
٣- لا يحق لشيخ البحرين المطالبة بمنطقة الزبارة.
٤- يحق لحاكم قطر ممارسة سلطته على رعاياه في منطقة الزبارة.
٥- تكون منطقة الزبارة حرة ومفتوحة.
٦- ان البنايات الموجودة في الزبارة وبضمنها الجوامع المهدمة والمقبرة من ضمن ممتلكات أل خليفة.
٧- لايعاد بناء أي بنايات في الزبارة ما عدا الجوامع.
٨- الحفاظ على مصالح الشركات النفطية صاحبة الامتيازات في هذه المنطقة ويجب ان لا تعترض اعمالها النفطية. يبدو ان هذه الاتفاقية لم تحدد التبعية السياسية للزبارة فقد اكدت على اعادة علاقات الصداقة بين الطرفين، والحفاظ على الوضع السائد فيها كما انها لم تتطرق الى جزر اخرى كانت ذات علاقات بالخلافات الحدودية بين البلدين.وافق شيخ قطر على بنود مسودة الاتفاقية وتم التصديق عليها في (١٧/تموز/١٩٤٢م) كما وافق شيخ البحرين على بنود مسودة الاتفاقية وتم التوقيع عليها في (٢١/تموز/١٩٢٢م) لكن سرعان ما تجاهل كلا الطرفين الاتفاقية المعقودة في (حزيران/١٩٤٤م) ، وبدات المشاحنات والمنازعات بينهما من جديد.

وبقيت بريطانيا على موقفها هذا الى عام ١٩٤٧م ، ففي (٢٣/كانون الاول/١٩٤٧م) بعث المعتمد السياسي البريطاني في البحرين رسالة الى كل من حاكمي قطر والبحرين طالبهم فيها لما يلي:-
١- السعي لتحديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين طبقا لمباديء العدل والانصاف .
٢- تقرير تبعية الجزر الاخرى للبحرين.

رفضت قطر تلك المقترحات معتبرة ان ذلك يتعارض مع الحقائق التاريخية اذ ان الكثير من الجزر التي ذكرها المعتمد السياسي تعود لقطر وتؤكد قطر تبعيتها لها. وقد تمكن الوكيل (سي.جي.بيلي) في البحرين من التوصل الى تسوية مؤقته للنزاع من خلال سعيه لعقد اتفاقية جديدة في عام ١٩٤٩م والتي نصت على ما يلي:-
١- يحق لاسرة أل خليفة ان يقوموا بترميم اثنين او ثلاثة من بيوتهم وهم ايضا احرار في استخدامهم لمصائد السمك في تلك المنطقة واستخدام ابار المياه .
٢- يحق لأل خليفة واتباعهم بالذهاب من والى الزبارة من دون التقييد بسلطة شيخ قطر واعفائهم من الضرائب.
٣- يتعهد الشيخان بان لا يقوم احدهما بالاضرار بمصالح الطرف الاخر.
٤- يسمح للطرفان بالذهاب الى الزبارة والعودة منها.

ولكن تلك المحادثات لم تسفر عن اتفاق يرضي الطرفين وبقيت المباحثات متوقفة حتى عام (١٩٥٥-١٩٥٧م) اذ شهدت تلك الاعوام توتر شديد في العلاقات بين الطرفين لا سيما بعد امتناع حاكم البحرين عن ارسال ممثل عنه لتعزية حاكم قطر بوفاة والده.وظلت مشكلتها قائمة، الا ان حدتها خفت، وذلك لان المطالبة البحرينية بالزبارة اصبحت متقطعة ولم تستمر على وتيرة واحدة بسبب الخلاف حول جزر اخرى سناتي الى ذكرها لاحقا ، فضلا عن تحسن الوضع الاقتصادي القطري بعد توسع ميناء الدوحة واستكمال بناء بعض المنشات النفطية القطرية وبذلك انتفت الحاجة الى ميناء المنامة البحريني وفي عام ١٩٦٥م طلبت قطر حل الخلافات وديا اذ عرضت انشاء جزر في المياه الاقليمية للبحرين بدلا من بعض الجزر المتنازع عليها وتقدمت ايضا باقتراحات لابرام اتفاقيات تعاون اقتصادية بين البلدين، لكن البحرين رفضت تلك الحلولوفي عام ١٩٦٧م ، قام شيخ البحرين (عيسى بن سلمان أل خليفة) بزيارة الى قطر، اجرى مباحثات اخرى مع شيخ قطر اشترط حاكم قطر ان يتسلم بعض الجزر المتنازع عليها مقابل تسوية مشكلة الزبارة، ولكن تلك المفاوضات فشلت ايضا بقي الحل الى ما هو عليه حتى مطلع السبعينات ، ولم تظهر أي خلافات او مفاوضات حول الحدود وذلك بسبب انشغال كلا الامارتين بتنظيم شؤون الحكم وكذلك انشغالها طوال سنتين بالمساعي لاقامة الاتحاد مع امارات ساحل عمان ومن ثم الاستقلال.وما ان حصلت كلتا الامارتين على استقلالهما في عام ١٩٧١م حتى علقت الامالعلى حكومتي البلدين في التوصل الى تسوية للخلاف الحدودي بينهما لان كل منهما باتت مسؤولة بصورة مباشرة عن ادارة علاقاتهما الخارجية وتوجيه سياستهما خلاف ما كانت عليه قبل مرحلة الاستقلال.ففي حزيران عام ١٩٧٢م قام الشيخ (خليفة بن حمد أل ثاني) بحركة انقلابية في قطر سيطر خلالها على مقاليد الحكم، فوجدت البحرين ان الفرصة مؤاتية لها بالضغط على قطر وتثبيت حقوقها الجزر اذ قامت بانزال مجموعة من الشرطة البحرينية في الجزر المتنازع عليها واتخذت مكانا لها على الساحل الشمالي الغربي منها. ورفعت العلم البحريني عليها مستغلة ظروف الانقلاب وانشغال امير قطر في تثبيت دعائم حكمه ففي عام ١٩٧٣م، فتح ملف الحدود مجددا بين قطر

والبحرين واصبح حسم الخلاف بينهما مرهونا بالتعاون السياسي والاقتصادي والاعتراف الدبلوماسي المتبادل بين الطرفين ففي محاولة للتفاهم مع البحرين لجات قطر الى اثارة الموضوع مرة اخرى ، عندما اعلنت عن استعدادها لتمويل او المشاركة في تمويل أي مشروع تقترحه الحكومة البحرينية واقترحت ان يجري تعاونا بين البلدين على اعلى المستويات مع وجود خلافات حدودية ولكن البحرين رفضت هذا التوجه القطري .يبدو ان البحرين وجدت نفسها اسيرة لمساعدات اقتصادية قطرية الغاية منها خضوعها للضغوط القطرية من اجل التنازل عن بعض الجزر المتنازع عليها اذ عللت رفضها لتلك المقترحات بان ارض الوطن لا تباع ولا تشترى وان الثقة تبدا بحل الخلافات التاريخية المعلقة وان أي تعاون مع قطر يعد مؤجلا

ثانيا- مشكلة حوار:-هي عبارة عن ارخبيل مؤلف من (١٦ جزيرة) اغلبها جرداء غير مسكونة ، سميت تلك الجزر نسبة الى اكبرها وهي حوار اما الجزر الباقية فاهمها (سواد الجنوبي، الوقارة، بوسعدة، جرادة، الجبة، وفشت الديبل) وتلك الجزر اقرب الى قطر جغرافيا منها الى البحرين اذ تبعد عن قطر حوالي (ميل واحد) مغمورة بالماء الضحل يمكن الوصول اليها سيرا على الاقدام في اوقات الجزر.ظهرت مشكلة الجزر في حوالي عام ١٩٣٦م ، وذلك بسبب الدعاية التي نشرتها بعض المصادر البريطانية من احتمال وجود النفط في تلك الجزر، لكن تلك المشكلة لم تظهر قبل التاريخ المذكور وذلك لانعدام اهميتها الاقتصادية كونها مناطق غير صالحة للزراعة بسبب تربتها البركانية وعدم وجود سكان على ارضها باستثناء بعض القرى التي يسكنها صيادو الاسماك والذين هم من اصول بحرينية وفي ذات الوقت يخضعون لسلطة شيخ البحرين، وما عزز اهمية جزر حوار هو اعلان خبراء النفط من ان نفط حقل (دخان) بدا يواجه تسرب احتياطه عبر تجويفات طبيعية تحت الارض الى جزر حوار مما دفع قطر الى التمسك بملكية تلك الجزر ، فضلا عن انخفاض الاحتياطي النفطي في البحرين الذي دفع الساسة البحرينيين الى التمسك في جزر حوار وعدم التنازل عنها يبدو ان بريطانيا كانت السباقة في اشعال فتيل الفتنة بين قطر والبحرين اذ ان (بلكريف) بعث برسالة الى الوكيل البريطاني في البحرين في (٢٨/نيسان/١٩٣٦م) مفادها:- (ان الشيخ حمد بن عيسى أل خليفة اوصاه ان يبلغ الوكيل البريطاني لوخ في البحرين بان مجموع جزر حوار التي تقع ما بين الطرف النهائي لجنوب جزيرة البحرين وساحل قطر، انما هي جزء من البحرين بلا منازع وانها سوف تكون من ضمن مفاوضات النفط في اراضي البحرين التي لم تكن ضمن امتياز عام ١٩٢٥م) واضاف (ان الشيخ كان قد بلغكم بذلك خلال زيارته لكم في ١٨/نيسان/١٩٣٦م) ان تلك الرسالة تعد بمثابة تصريح رسمي عن ملكية البحرين لتلك الجزر بحيث اكد على ان بعض الجزر الكبرى منها تابعة لرعايا البحرين ويسكنون هناك في منازل من الحجر واكد على ان الدعاوى القديمة من المواطنين سوف ينظر بها من قبل المحاكم البحرينية، وتتولى الشرطة تاديب الخارجين منهم. وقد تلقى المقيم السياسي فاول مضمون تلك الرسالة في (٣/مايس/١٩٣٦م) مع ابرز الملاحظات التي اضافها لوخ.على اثر ذلك عملت البحرين جاهدة من اجل فرض سيطرتها على جزر حوار بعد ان وجدت ان منطقة الزبارة قد اصبحت بيد القطريين الان كما انها تاكدت من ان جزر حوار اصبح لها اهمية اقتصادية كبيرة بعد اعلان خبراء النفط بالتسرب الذي يواجهه حقل دخان القطري. وقد ارسل المقيم البريطاني فاول في الخليج العربي رسالة سرية عاجلة الى وزير حكومة الهند تضمنت رسالة الوكيل مع بعض من ارائه جاء فيها :- (وجود جزيرة حوار على الخريطة الملحقة باتفاقية نفط قطر مما يظهر ان الجزيرة تابعة لقطر، وان هذه الخريطة بينت ايضا ان منها جزء من الاراضي المجاورة التي تشمل البحرين ، وان ظهور جزر حوار على الخريطة ليس دليلا على ملكيتها لاي من الطرفين ، كما اوضح فاول) ان قبيلة (الدواسر) التي كانت تحتل جزر حوار منذ امد طويل وان الشيخ حمد بن خليفة والشيخ عيسى بن حمد قد مارسا سلطة فعلية عليها دون تدخل او معارضة من شيخ قطر ، ويبدو انه معتقدا ان حوار وما يتبعها تم الحاقها الى البحرين وان هذا الضم تتوقف شرعيته على الحجج التي يقدمها شيخ قطر لابطال دعوى البحرين .وفي (تشرين الاول/١٩٣٦م) عقد اجتماع مطول بين المقيم السياسي فاول ومستشار حكومة البحرين بلكريف في مكتب وكيل وزارة الخارجية البريطاني (جون ويلتون) وذلك لبحث وتحديد النقطة الاضافية التي طالبت بها البحرين سابقا، ولكن ذلك الاجتماع لم يؤدي الى نتيجة بسبب عدم وضوح ما يطالب به شيخ البحرين الذي يقول:- (حوار والجزر الاخرى المرتبطة بها) .وقد وجهت الادارة البريطانية المقيم السياسي فاول بان الشركات البترولية البريطانية اكدت ان حوار للبحرين ولذلك من الملائم ان تعطى تلك الجزر للبحرين، (وان قرارنا هذا سيعادل قرارنا السابق باعطاء الزبارة لقطر) وفي (٢٠/تشرين الثاني/١٩٣٧م) اعلنت البحرين ضمها الجزر حوار بعد ان وجدت ان منطقة الزبارة قد اصبحت بيد القطريين ، ويبدو انها قد تلقت ضوءا اخضرا من بريطانيا في ضمها لتلك الجزر ، لانها لم تستطيع ان تتجراء على ذلك الفعل لولا معرفتها المسبقة بالموقف البريطاني الذي تجلى بكل وضوح بعد ان احتج شيخ قطر (عبدالله بن قاسم أل ثاني) في (ايار/١٩٣٨م) لدى المعتمد البريطاني في البحرين على تصرفاتها في جزر حوار وطلب النظر بسرعة في هذه المسالة بعد ان اكد من ان جزر حوار هي جزء من قطر بحكم موقعها الجغرافي فجاء الرد البريطاني على لسان معتمدها من ان

حوار هي تابعة للبحرين استنادا الى السيطرة الفعلية للبحرين عليها وهو امر يشكل دليل ظاهري لصالح البحرين، لذلك طلب المعتمد البريطاني من شيخ قطر ان يثبت ملكية بلاده لجزر حوار وان يمنع رعاياه من القيام باي اعتداء على رعايا البحرين الموجودين في حوار بعد ان اكد له ان بريطانيا ليست مستعدة من ان تمنع البحرين من الاستيلاء على الجزر الا اذا تم اثباتها من قبل قطر. ردت قطر على تلك المطالب في رسالة الى الوكيل السياسي لوخ وذلك في ٢٧ايار ١٩٣٨جاء فيها

١. ان هذه الجزر تقع في المياة الاقليمة القطرية ولا تبعد عن سواحلها سواء ميل واحد في حين انها تبعد عن البحرين بحدود ١٨ ميل .
٢. ان حاكم قطر الذي كان يحكم الارض القطرية هذا يعني انه حاكم على ما احتوت شبه جزيرة قطر من شواطى وجزر وجميع المناطق التابعة لها .
٣. رفض حجة البحرين في الاستيلاء الفعلي علها منذ مدة من الزمن لان هذه الجزز منذ ان اصبحت قطر مستقلة عن البحرين في عام ١٨٦٨ وحتى الان لاتزال كغيرها من جزر قطر ، ولم يكن للبحرين سيطرة فعليها عليها .
٤. طالب شيخ قطر من الوكيل البريطاني ان ينظر بعين التحقيق ، وعلى الحكومة البيرطانية تعمل على منع البحرين بالقيام باي اعمال حتى تحل المسألة . [٥٢]

وقد عرضت بريطانيا رسالة شيخ قطر على حكومة البحرين ، وتولى الرد عليها مستشارها بلكريف وذلك في ٢٢كانون الاول ١٩٣٨ برسالة مطولة موجة الى الوكيل البريطاني لوخ جاء فيها رفض الحكومة البحرينية للدعاء القطري الخاص بمسألة السيطرة المتأخرة للبحرين على الجزر مؤكدة ان البحرين لها سيطرة منذ فترة طويلة عليها ، وان رعاياها يسكنون بها منذ اكثر من قرن وظلت تحت حكمهم سنين طويلة قبل ان تتولى قبيلة ال ثاني الحكم على قطر ، واشارة المذكرة بأن شيخ قطر كان يجهل وجود هذه الجزر قبل عام واحد من الادعاء ، ولكن بعد الضن ان في تلك الجزر نفط بدأت الادعاء ات القطرية فيها ، ومن رسالة شيخ قطر ان تلك الجزر كانت عائدة لقطر بعد استقلالها عن البحرين ، تؤكد الرسالة مرة اخرى ان تلك الجزر كانت للبحرين قبل استقلال قطر عنها ، وهذا يؤكد عائدية جزر حوار للبحرين . [٥٣] واكدت الرسالة ان سكان الجزر هو رعايا بحرنيين وان سفنهم مسجلة في البحرين وترفع العلم البحريني ويستخدم مواطنيها جواز سفر بحريني . [٥٤] واستطرد قائلاً ((ان جزر حوار المشتملة على جزيرة كبيرة وجزيرتين او ثلاث صغار وعدد من الجز الصخرية هي قسم من ارخبيل جزائر البحرين ، وقد كانت تلك الجزر تحت حكم شيوخ البحرين منذ عام ١٧٨٣ واستمرت تحت تصرف ال خليفة لسنين طويلة قبل ان تتولى قبيلة ال ثاني الحكم على قطر)) . وقد ارفق المستشار بلكريف بمذكرته تفصيلات عن قضايا تم عرضها على القضاء البحريني ومنها قضية سكان حوار وعددهم (٢٢) شخصا وكانت بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨ والتي كانت تتعلق بأثبات ملكيتهم لمنازلهم في حوار وكثير من القضايا المرفوعة الى المحاكم البحرينية والتي تم البت بها من قبل حكام بحرنيين مما يؤكد بشكل قاطع على تبعية حوار للبحرين منذ زمن طويل (٥٤) وفي ٣٠ اذار عام ١٩٣٩ ردت قطر على المذكرة البحرينية بمذكرة اوضحوا بها القطريون ان البحرين تكرر عائدية حوار لها في حين انها لم تضع أي حامية عسكرية منذ مائة عام ا لافي الاونه الاخيرة ، وهذا امر مخالف للواقع الذي يحتم على البلد الام بوضع حامية عسكرية تحسبا للطوارئ وهذا لم يحصل في البحرين وان هولاء الرعاية البحرينية لايشكلون شعبا او سكانا لهذه الجزر بل هم بعض صيادي الاسماك الذين يرتادون هذه الجز بصورة مؤقته ولفترة قصيرة ومن ثم يغادروها . فظلاً عن ان كثير من شيوخ قطر ومنهم الشيخ جاسم ابن محمد ال ثاني قد سكنوا جزر حوار ، وقد تضمنت المذكرة القطرية بعض الوثائق التي تؤيد عائدية حوار لها موقعة من اكثر من ٢٠شخصا(٥٦) وازاء كل ذلك حاولت بريطانيا حسم موضوع جزر حوار اذا ارسلت في ١١ تموز ١٩٣٩ رسالة ابلغت فيها شيخ قطر بان هذه الجز تتبع البحرين وتتيع قطر ، الا ان شيخ قطر رفض تلك الرسالة مما جعلة ان يعلن لبريطانيا عائدية جزر حور لقطر ، جاء ذلك برسالة موجه للحكومة البريطانية في الرابع من اب عام ١٩٣٩ ، وذلك استمر اغلاف الى ابعد من ذلك بواسطة كل حل الخلافات الحدودية القائمة بينها ، وتمكنت من عقد اتفاقية بين الطرفين نصت على اعادة علاقات الصداقة بين البلدين كما كانت علية في الماضي على ان تبقى مشاكل الحدود على احالها وخاصة الزيادة لم تتطرق الجز حور الامر الذي يشير الى ان بريطانيا كانت قد حسمت من جانبها مسألة عائدية الجز في عام ١٩٣٩ عندما اوضحت لشيخ قطر بانهاء ترى ان حور تابع للبحرين على الرغم من الرد القطري انذالك (٥٨) .

---

(٥٢)

(٥٣)

(٥٤)

وفي ٢٣ كانون الاول ١٩٤٧ بعث الوكيل البريطاني (بيلي) رسالة الى كل من حاكمي البحرين وقطر طالبهم فيها بالاتي :- .

١.السعي لتحديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين طبقا لمبادئ العدل والانصاف .

٢.تحديد منطقة جزر حوار التي ترى الحكومة البريطانية انها تابعة للبحرين

٣.تقرير تبعية الجزر الاخرى مثل فشت الديبل وجرادة للبحرين على الرغم انهما ليست جزير تان وليس لها مياه اقليمية وقد رفضت قطر هذا الاقتراح معتبرة ان ذالك يتعارض مع الحقائق التاريخية مؤكدة ان تبعته تلك الجزر لقطر (٥٩) وفي عام ١٩٦٥ طلبت قطر حل الخلاف حول الجزر وديا ، اذ عرضت انشاء جزيرة في المياة الاقليمية للبحرين بدلآ من حوار ، كما تقدمت من اقتراحات لابرام اتفاقيات تعاون اقتصادية بين البلدين ، لكن البحرين كانت ترفض كل هذه العروض وفي عام ١٩٦٧ قام الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفه حاكم البحرين بزيارة لقطر وجرت مباحثات رسمية على مستوى حاكمي البلدين اسفرت عن مقترحات طرحها شيخ قطر تظمنت حصول امارة قطر على جزر وحوار تقابل حل مشكلة الزبارة الا ان هذه المقترح عارضه شيخ البحرين (٦٠) يبدوا ان بداية عام ١٩٦٨ بدأ بمفاوضات مكثفة من اجل قيام الانحاد التساعي للامارات الخليج العربي الامر الذي جعل كلا البلدين ان ينشغلآ بالاتحاد سيما وان كان طموح قطر والبحرين تسلم رئاسة ذلك الاتحاد ولاكن كان للاخلافات القبلية بين الطرفين دورا فاعل في افشال ذلك الاتحاد وعلية يقيى الحال كما هو عليه حتى مطلع السبعينيات حيث لم تظهر في ذلك أي خلافات بينها وذلك بسبب انشغال كلا البلدين ينتظم شؤون الحكم ومن ثم الاستقلال(٦١) ان بريطانية التي اعلنت منذ عام ١٨٢٠حمايتها للامارات العربية بشكل عام والبحرين بشكل خاص لانها كانت مركز المقيم السياسي والسكرتارية البريطانية في الخليج وذالك كانت مشكلة الحدود القطرية البحرينية حتى عام ١٩٧١ اعدما استقلت كلتا الأمارتين كانت تدور في فلك بريطانية والتي كانت تعمل على مبداء (فرق تسديد)وذلك حاولت الإدارة البريطانية ان تماطل كثيراً في حل تلك المشاكل الحدودية تركها قابلة للاخذوالعطاء بين الامارتين على الرغم من كونها كانت تعد نفسها حامية للخليج العربي وامارة مما يعني انها كانت قادرة على حل تلك المشاكل (٦٢) وللامانة التاريخية ليس بريطانيا وحدها التي كانت تماطل بالحل ولكن كلتا الامارتين كانتا ترفضا كثير من المقترحات التي هي في الواقع حل امثل للمشكلة ولذالك تعتبر كلتا الامارتين مسؤولتين في اطالت الحلول الألزمة لمشاكل الحدود بين البلدين والسبب في ذلك كلما تضهر مقترحات لحل المشكلة يحسس احد الإطراف ان خسران لأنه كان يتصور ان التنازل عن شبرمن الأراض هو خسارة لطرف اخر على الرغم من الروابط العربية القائمة ينها .(٦٣) وكانت قطر هي سباقة في رفض اكثر مقترحات وكانت بريطانية المدافع عن البحرين كونها حامية بريطانية اكثر من قطر ولذلك نصت قراراتها على ضم حوار والجزر الاخرى التي ذكرت على البحرين الى الرغم من البعد الشاسع بينها وبين الحجود البحرينية فظلآ عن قربها بميل اوملايين عن قطر (٦٤) . وفي عام ١٩٧١ حصلت قطر والبحرين على استقلالها فظلآ عن انفتاحهما على العالم ولذلك بدئه تلك الخلافات تأخذ ذ منحى اخر حيث اصبحت المباحثات رسمية وجها لوجه دون تدخل الاجنبي ولذلك شعرت البحرين انها ذات وزن في المنطقة فقي عام ١٩٧٢ وفي شهر حزيران حدثت حركة انقلابية في قطر وتزعزعت اركان الحكم فيها حين سيطرة خلبفة بن حمد ال ثاني في حكم قطر (٦٥)فؤجت البحرين ان فرصتها سانحة للضغط على قطر وانتزاع جزيرة حوار والجزر الاخرى بالقوى ، حيث قامت بأنزال مجموعة من الشرطة البحرينية في تلك الجزر ورفعت العلم البحريني فيها مستغلة ظروف انقلاب واشتغال قطر في تثبيت دعائم حكمة . (٦٦)وفي ٨ اب عام ١٩٧٤ التقى الطرفان في مؤتمر في لندن وبدأت المفاوضات بين البلدين حول تلك الخلافات أبدت قطر موقفها بالتنازل عن الجزء القارئ الجزر الحوار المقابل للبحرين فظلآ عن ارض البرية التي تقع جنوب البحرين ، ولاكن تلك المقترحات والاجتماعات لم اتي نتيجية وذلك لانه البرحين كانت تطمح لضم اكثر الجزر اليها . (٦٧)ان مشكلة الحدود بين قطر والبحرين أشغلت بعض الحكام العرب ولما كانت المملكة العربية السعودية المتزعمة لدول الخليج العربي وذات الثقل السياسي للمنطقة حقها اثر واضح على كلتا البلدين فيما كانت لها علاقات وطيدة مع قطر كونها ترتبط معها في اتجاهات مذهبية ولهذا قامالملك السعودي خالد بن عبد العزيز بزيارة رسمية لقطر وقد عقد الملك السعودي . اجتماعات مع المسولين القطريين طلب من خلالها تزويده بدراسة مفصلة حول المواضيع المتعلقة بين قطر والبحرين . (٦٨)وبنائا على تلك الدراسات ، قام وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبد العزيز ال سعود بزيارة رسمية للبحرين وقطر وقام بايصال رسائل شفوية من الملك خالد الى اميري البلدين ولكن تلك الجهود فشلت لم تسفر أي حل للمشكلة . وعاودت المملكة العربية السعودية جهودها الى جمع الطرفين والاتفاق معهما بعدم التصرف بالجزر حتى يتم حل النزاع ، ولكن هذا الاتفاق لم يضع حدا للانزاع بين الطرفين .(٦٩) في ١ اذار ١٩٨١ بدأت التصريحات كلا الطريف بعاتدته جزر الحوار بينها فقد صرحة وزير التنمية والصناعة البحريني ((ان جزر حوار خاضعة للبحرين المتقاعد علية من عشرة سنوات بين الحكومة البحرينة

والشركات الامريكة ولكن تلك التصريحات ردت من شيوخ قطر حين صرحه وزير المالية والبترول القطري الشيخ عبد العزيز ال ثاني ((ان كل الدلائل تثبت عائدية جزر حوار لقطر)) ولذلك اخذت المشكلة تتطور سنة بعد اخرى الى حيث انعقاد المؤتمر الاول لمجلس دول التعاون الخليجي حيث بدأت العودة بالسير بخطوات جديدة لحل تلك المشكلة . (٧٠)

الخـــاتمـــة:

ان هذه المشكلة ظهرت بعد ان أرادت بريطانية ان تضع لكل مشيخه من مشيخات الخليج ارض محددة لان المعروف عن امراء الخليج وقبائلها انهم بدور رحل يسكنون قطعة من الاض ((الديرة) وتسير كونها الى قطعة اخرى اكثر عشبا ومياها ورعيتاوهذا شيء واقعى حتمهه الظروف والمعيشة البدوية في تلك المناطق ولذلك قد تكون الحدود بين تلك الامارات متداخلة مع بعضها البعض وظهرت الخلافات الحدودية نتجية كما يسمنوها بنظام الدولي الجديد الذي اظهر بوضع مسألة تحول الولاء من قومى الى قطري . وبعد ظهور النفط في مناطق الخليج العربي خاصة قطر امتداد تلك الينابيع الى جزر حوار بدأة المشاكل تطفو على سطح حيث أصبحت المصلحة الاقتصادية هي المسطيرة على العلاقات بين البلدين وقد لعبت بريطانيا دورا فاعلا في تأجيج هذا الخلاف حيث انها لو ازداة تحمل تلك المشاكل لتمكنت منها ببساطة ولكنها كانت تعمل تحت غطاء فرق تسد .

الهـــوامـــش

(١) جون بلوك ، الخليج ، ترجمة دهام موسى العطا ونه ، لندن مطبوعات دهام موسى العطاونه ، ١٩٨٨ ص ٦٠.
(٢) ج .ج لوريمر ، دليل الخليج العربي ، القسم التاريخي ، ترجمة مكتب الترجمة بدوان امير قطر ، ج٣ ، مطابع الدوحة ، الدوحة، ١٩٦٧ / ص ٢٨٣.
(٣) قفقائق حمدي طهبوب ، تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣ – ١٨٧٠ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٣ ،ص ٢٣.
(٤) قائم بن محمد ال ثاني : ١٨٢٥ – ١٩١٣ ، ولد في قطر وحصل على ثقب نائب الحاكم وقائم مقام من قبل العثمنين ، وفي عام ١٨٩٣ شن حرب على العثمانيين والحق الهزيمة بهم في معركة حاسمة اورع السجن في عام عدة مرات من قبل من قبل شيخ البحرين ،توصي في تموز عام ١٩١٣ ويعتبر موسى قطر الحديثة ينظر محمود بجهت سنان تاريخ قطر العام ، بغداد ، مطبعة المعرف ،١٩٦٦، ص ٧٢ – ص ٧٤
(٥) J.B.kelly . Arabian ((The culf and the west)) George weiden peld and 14 icolonn limited, London , 1980 yp . 180
(٦) عن نصوص معاهدة ١٨٦١ ، المادة الثابية ((اتعهد بالاقتناع عن أي الحدود يجري من أي صفحة كانت ابتدا من اعلان الحرب وحتى الفرصة او التجارة))لمزيد من التفاصيل عن تلك المعاهدة ينظر : سي يو اتيستون بي سي اس ، المعاهدات والتعددات والسندات ذات العلاقة ، بالهند البريطانية والخليج والجزيرة العربية ترجمة عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، تقديم محمد علي الداود ، بغداد بين الحكمة ، ٢٠١١ ، ص ٢٧٨ .
(٧) المصدر نفسة ، ص ٣٠٥
(٨) ج .ج لوريمر ، المصدر السابق .ص ١٢٣٨ .
(٩) عبد الله الاشعل ، قضية الحدود في الخليج العربي ، مركطز الدر اسات الستراتيجية والسياسية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٦٠.
(١٠) الوطن (جريدة) الكويت ، العدد ٢٥٤٤ ، ١٧ اذار ١٩٨٢م.
(١١) عبد العزيز محمد المنصور التوطر السياسي لقطر (١٩١٦ – ١٩٤٩) الكويت منشورات ذات السلاسل ، ص ١٤٣
(١٢) المصدر نفسة ، صص ١٤٨-١٤٩
(١٣) عصام عبد الغفور عبد الرزاق الدفعمي ، العلاقات السياسية القطرية – البحرينية ١٨٦٨ – ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٤٥ – ١٤٦ .
(١٤) جمال زكريا قائم الخليج العر بي ، دراسة التاريخ الامارات العربية المتحدة ١٤٨٠- ١٩١٤ ، ط٢ ، الكويت ، دار البحوث العلمية ، ١٩٧٤ ، ١٧٥ .
(١٥) المصدر نفسة ص ص ١٧٥- ١٦٧
(١٦) ابراهيم محمد ابراهم ، تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج العربية – الدوحة ، مطابع قطر ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٠
(١٧) عبد العزيز محمد المنصور ، المصدر السابق ، ١٢٣
(١٨) المصدر نفسة ، ١٣٤
(١٩) عصامم عبد العزيز عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ – ١٤٦ .
(٢٠) جمال زكريا قاسم المصدر السابقة ص ١٧٥ .
(٢١) عبد العزيز محمد المنصور ، المصدر السابق ص ١٣٩ .
(٢٢) سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج __معضلة السيادة والشرعية)) مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوافق ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ١١٨ .
(٢٣) حيدر لازم عزيز ، الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين ،دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الاداب ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٦٥-٦٦ .

(٢٤) عصام عبد الغفور عبد الرزاق ، المصدر السابق ص ص ١٤٩-١٥٠
(٢٥) حسين محمد البحارنة ، دول الخليج العربي الحديثة ، بيروت ، شركة التنمية والتطور ١٩٧٣، ص ٢٢٥ .
(٢٦) المصدر نفسة ص ٢٢٥ ص ٢٢٦
(٢٧) Hassiam . M. Al- Bahara , the legais tates of the Arabiam state and their In terationd problems / escound Edition , Berut 1978 . p. 274 lbid , p275.
(٢٨) خالد زكريا السرجاني ، النزاع بين قطر والبحرين تحد جريدة يواجه مجلس التعاون الخليجي السياسة الدولية (مجلة) القاهرة ـ العدد ٨٥ ، تموز ، ١٩٨٦ ص ١٧٩
(٢٩) المصدر نفسه ص ١٨٠
(٣٠) عبد العزيز المنصور المصدر السابق ،ص ١٤٩
(٣١) المصدر نفسة ص ١٥٠
(٣٢) سالم مشكور ، المصدر السابق ، ص ١١٩
(٣٣) عيسى بن سلمان ال خليفة : ولد في البحرين في ٣ حزيران ١٩٣٣ ، تلقى التعليم الخوصي اصبح رئيسا للمجلس البلدي عام ١٩٥٦ م، اصبح ولي عهد البحرين عام ١٩٥٧ ،اصبح حاكم البحرين غي عام ١٩٦١ ، توفي في عام ١٩٩٩ . ينظر موسوعة وكبيديا على الوضع الاتي www.ar.wikipeq.org .
(٣٤) سالم مشكور ، المصدر السابق ،ص ١٢٠
(٣٥) حسين محمد البحارنه ، التطورات الدستورية والقانونية لدول الخليج العربي محاضرة الغيث في المؤتمر الدولة للتاريخ ، بغداد ، ١٩٧٣ ،ص ص ١٧- ٢٩
(٣٦) خليفة بن حمد ال ثاني : ولد في الريان عام ١٩٣٢ ، تقلد عدة مناصب في البلاد حتى اصبح امير لقطر في ٢٢ اشباط ١٩٧٢ حتى عام ١٩٩٥ عندما انتقل الحكم الى نجلة الشيخ حمد بن خليفة بعد قيامه بحركة انقلابية ضد ابية ينظر موسوعة وكيبدبا الحرة على الموقع : www.ar wikipeia.org
(٣٧) سجل العالم العربي لعام ١٩٧٤ ، ص ١٠٣٨
(٣٨) النهار (صحيفة) لبنان ،٢٢ ايلول ١٩٧٣
(٣٩) حوار :- تقع على الساحل الغربي من شبه جزيرة قطر وتبعد ميلاً واحدا عنها ، تغطي تلك المساحة مياه ضحلة يمكن الوصول اليها سيرا على الاقدام في اوقات الجزر ، في حين تبعد تلك الجزر عن البحرين حوالي ١٨ ميلا ، يبلغ طولها ١٤ ميل وعرضها حوالي ٢ ميل ، سميت بهذا الاسم نسبتا الى ابن الجمل . لمزيد من التفاصيل ينظر : جول بولوك ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
(٤٠) فشت الديبل :- الفست غبارة عن صخور بحرية هشة قليلة الغور يصل عمقها على اربعة امتار ويرتفع على شكل تل في البحر مساحتها حوالي ٢٠كم مربع ، تقع على بعد ١٢ ميل الى الشمال الشرقي من قطر . ينظر ج.ج . لوريمر ، ، دليل الخليج العربي ، القسم الجغرافي ، ترجمة مكتب الترجمة بديوان امير قطر ، ج٢ ، الدوحة ، مطبعة الدوحة ،١٩٦٧ ص ٤٩٣
(٤١) سالم سعدون ، الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية الاقليمة ، بغداد ،درار الحرية للطباعة ، ١٩٨١ ص ١٢٧ .
(٤٢) ناظم الجاسور ، المصدر السابق ص ١١٢.
(٤٣) اروى هاشم ، المصدر السابق ، ص ١٤٣
(٤٤) اراء جميل العكلي ، المصدر السباق ، ص ٢٢٠
(٤٥) عبد العزيز محمود المنصور ، المصدر السابق ، ص١٥٣.
(٤٦) رشيد مجيد الربيعي ، الخلافات الاقليمية في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، عرض لواقع العلاقات العربية – العربية في التسعينات ، بغداد ، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٣ ، ص ٨٩ .
(٤٧) اراء جميل العكيلي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٢-٢٢٣
(٤٨) عصام عبد الغفور عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص ١٥٢
(٤٩) ناظم الجاسور ، المصدر السابق ، ص ١١٣.
(٥٠) عبد المنصور المصدر السابق ، ص ١٥٦
(٥١) المصدر نفسة ، ص ص ١٥٨-١٥٩
(٥٢) اراء جميل العكيلي المصدر السابق ، ص ص ٢٢٤-٢٢٥
(٥٣) عبد العزيز المنصور ، المسابق ، ص ص ١٥٨-١٥٩
(٥٤) المصدر نفسة ص ١٥٩
(٥٥) المصدر نفسة، ص ١٦٠
(٥٦) اراء جميل العكيلي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧
(٥٧) محمد ابو الفضل ، النزاع بين قطر والبحرين ، السياسة الدولية (مجلة)ة، القاهرة ، العدد ١١١ ، كانون الثاني ١٩٩٣ ، ص ٢٢٨ .
(٥٨) حسين محمد البحارنة ، دول الخليج العربي الحديثة، بيروت ، شركة التمية والتطوير ، ١٩٧٣ ص ٢٢٧ .
(٥٩) عبد العزيز محمد المنصو ر ، المصدر السابق ، ص ١٦٦
(٦٠) وحيد رأفت ، انهيار الاتحاد التساعي للامارات العربية العربية في الخليج ، القانون الدولي (مجلة) ، القاهرة مج ٢٨ ، ١٩٧٧ ، ص ص٣٣٤-٣٣٥
(٦١) المصدر نفسة ، ص٣٣٥
(٦٢) للمزيد من الاستقلال ، حسين محمد البحارنه ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .
(٦٣) الانوار (جريدة) ، بيروت ، العدد ٦٩٠٤ ، ٩ اذار ١٩٨٠
(٦٤) فيصل عودة الرفوع ، العلاقات الخليجية – الخليجية ، ام المعارك (مجلة) السنة الاولى ع ٤ ، بغداد ،١٩٩٥ ، ص ٧٢
(٦٥) الرأي العام (جريدة (، الكويت) العدد ٨٥٦٥ ، ٥ اذار ١٩٨٠
(٦٦) جون لوك ، المصدر السابق ، ص ٦١
(٦٧) فيصل عودة ، المصدر السابق ، ص ٧٢
(٦٨) السياسية (جريدة) الكويت العدد ٦٣٦٩ ، ٢٩نيسان ١٩٨٦
(٦٩) فيصل عودة المصدر السابق ، ص٧٩
(٧٠) المصدر نفسه ص ٨٠